

السلام المراوغ*

تأليف جون دافيز

عرض وتعليق د. وليم سليمان

هذا الكتاب من أهم ماصدر في خصوص القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة . كاتبه أمريكى يعيش في نيويورك — شغل في وقت ما مناصب كبيرة في حكومة بلاده اذ كان وكيلا لوزارة الزراعة الأمريكية . الا أنه كرس جهوده خلال السنوات العشرة الأخيرة للشرق الأوسط . ومكدير لوكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين ، كان قريبا من مسرح الاحداث، يعاين يوميا ما خلفته من مآس انسانية بشعة .

ولعل ما حدث للمؤلف أثناء نشر الكتاب يوضح لنا أهمية ما جاء فيه . فلقد قاطعت جميع مؤسسات النشر الأمريكية نشر الكتاب وفي لندن اتصل الناشر الانجليزى « جون مورى » بعشرين ناشرا أمريكيا لنشر الكتاب هناك ولكنهم رفضوه ويقول دافيز أنه اتصل « بهنرى ريجنرى » أحد كبار الناشرين في شيكاغو وقرا هنرى الكتاب وأعجبه ولكنه رفضه . ثم اتصل بالمؤلف ليقول له أن رجال مكتب المباحث الجنائية اتصلوا به لمنع نشر الكتاب فقد استطاعت جمعية « بنائ بريث » أغنى المنظمات الصهيونية في أمريكا أن تصل الى رجال المباحث وأن تدفعهم الى أرهاب الناشر . وقال هنرى : « ان مضايقات رجال المباحث الفدرالية تفوق بكثير أى ربح يمكن أن أجنیه من وراء نشر الكتاب ... » (الاهرام ، ٢٨ فبراير ١٩٦٩) .

والحقيقة ان اشد مايرهب النشاط الصهيونى هو أن ينتشر « فكر » جديد يعرض القضية من زاوية جديدة . فقد استطاعت الصهيونية واسرائيل أن تجندا العالم الغربى وراءهما لانهما اتحمتا في الاذهان « أفكارا » معينة — كانت تدفع الافراد والجماهير الى التصرف على نحو معين لتأييد الحركة ومناصرتها . وطالما أن هذه « الأفكار » باقية دون مواجهة فان اسرائيل والصهيونية تضمنان انتصارهما . ولهذا فان اشد مايقلقهما أن يبدأ البحث في صحة هذه الأفكار ، وفي سلامة ما تستند اليه من أسس . بل أنهما تضيقان ذرعا بأن ينشر أى مقال أو كتاب يبدى رأيا موضوعيا محايدا — ومن هنا محاربتهما لمثل هذه الدراسات .

ولقد بدأ الكاتب دراسته منذ البداية — من اواخر القرن التاسع عشر .

فنقطة البدء المنطقية لدى الكاتب من أجل فهم الظروف والقوى التي تولد اليوم العداء بين العرب والاسرائيليين هي في التعرف على تلك القوة

* The Evasive Peace.

المسئولة أساسا عن بدء هذا العداء ، ودراسة طبيعتها ودوافعها ، انها الصهيونية العالمية ، التى أخذت صورتها الحديثة فى المؤتمر الصهيونى الاول الذى عقد فى بال بسويسرا خلال المدة من ٢٩ — ٣١ أغسطس ١٨٩٧ . وفيه تأسست المنظمة الصهيونية العالمية .

ويتابع المؤلف عرض تاريخ الفكرة والمنظمة ابتداء من تيودور هرتزل، وخلال مؤتمراتها المتعاقبة . وأثناء مجهودات رعاتها الرأسماليين المتحمسين وعلى رأسهم البارون ادموند روتشيلد من أجل استعمار فلسطين واقامة المستعمرات اليهودية فيها . وفى هذا الصدد يقول الكاتب انه عندما طبع كتاب هرتزل فى ١٨٩٦ وفيه أعلن الحاجة الى الدولة اليهودية لم يحدث له صدى فى فلسطين . لقد كان اليهود على العموم فى هذا البلد غير مهتمين بهذه الدعوة مثل المسيحيين والمسلمين تماما .

ويعرض المؤلف بعد ذلك لليقظة العربية ، ومحاولة بريطانيا احتواؤها وما حدث من اتصالات بين الانجليز والشرىف حسين . وهى الاحداث التى كانت تعاصرها من ناحية اخيرا اتصالات اخرى مع المنظمة الصهيونية العالمية . وما أعقب ذلك من صدور تصريح بلفور المشهور عام ١٩١٧ . وما حدث بعد ذلك فى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ، واختيار بريطانيا لتكون سلطة الانتداب فى فلسطين بناء على اقتراحات المنظمة الصهيونية لان « هذه هى رغبة يهود العالم » وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ بدأ تنفيذ الانتداب فى فلسطين وتنص المادة الثانية من الوثيقة الخاصة به على أن « سلطة الانتداب تكون مسئولة عن جعل البلد تحت ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تضمن اقامة وطن قومى يهودى Jewish National Home كما تضمنت الفقرة الثانية من الوثيقة نص تصريح بلفور .

وهكذا استطاعت الصهيونية العالمية أن تحقق واحدا من اعظم انتصاراتها. كما وطبقا لما ارتآه وايزمان — فان قيمة الانتداب للصهيونيين يكمن فوق كل شىء فى أنها زودتهم بأساس يمكن لهم طبقا له أن يطالبوا بالاعتراف الدولى بفكرة الشعب اليهودى ، ومنذ هذا الوقت ستجد جهودهم تتركز فى انشاء دولة يهودية تستند الى اليهود متكئين وراعاها .

ولقد خصص الكاتب الفصل الثالث لسنوات الانتداب . وفيه يعرض للمقاومة العربية التى بدأت على الفور . وقدم العرب رأيهم منذ ١٩٢٢ وطبقا له يكون الحل هو أن تنشأ فورا حكومة فى فلسطين تكون مسئولة أمام برلمان ، تنتخب أعضاؤها بواسطة شعب البلد المسلمين والمسيحيين واليهود . ثم يتابع المؤلف احصاءات السكان ، ففى ١٩٢٢ كان عدد السكان حوالى ٦٤٩.٠٠٠ نسمة منهم ٤٨٦.٠٠٠ عرب مسلمون و ٧٩.٠٠٠ عرب مسيحيون و ٨٤.٠٠٠ يهود . أما فى سنة ١٩٤٠ فقد صار مجموع السكان ١.٤٧٨.٠٠٠ نسمة منهم ٨٨١.٠٠٠ مسلمون و ١٣٣.٠٠٠ مسيحيون و ٤٦٤.٠٠٠ يهود . أى أنه بينما ازداد عدد السكان بنسبة ١٢٨٪ بين ١٩٢٢ و ١٩٤٠ ، فان اليهود من بينهم ازداد عددهم بنسبة ٤٥٢٪ ، أما المسلمون

فكانت زيادتهم بنسبة ٨١٪ ولو ان اليهود ازدادوا بنسبة زيادة المسلمين فان عددهم عام ١٩٤٠ لم يكن ليتجاوز ١٥٢ر٠٠٠ نسمة . اما ما زاد على ذلك فمصدره برامج الهجرة التى تشرف عليها المنظمة الصهيونية . هذا فى حين ان التقارير الحكومية التى وضعت عام ١٩٢٩ اثبتت انه ليس ثمة مكان فى الارض يمكن ان يستوعب مزيدا من المهاجرين .

ثم يعرض المؤلف بعد ذلك للكتاب الابيض عام ١٩٣٠ ونشاط المنظمة الصهيونية بين الحربين وانتقال مركز الثقل فيها من اوربا الى الولايات المتحدة الامريكية حيث عقد مؤتمر بلمتور فى مايو ١٩٤٢ الذى طالب بفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية وجعل فلسطين دولة يهودية . ويخلص من ذلك كله الى نهاية الانتداب وقرارات الامم المتحدة عام ١٩٤٨ بتقسيم فلسطين . وما أعقب ذلك من اعلان انشاء دولة اسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ واعتراف الولايات المتحدة فوراً بها .

وفى الفصل الرابع يتابع المؤلف عرض الاحداث التى تلت ذلك — من دخول قوات الدول العربية الى فلسطين . ويقارن بين الوحدة فى صفوف اليهود داخل وخارج فلسطين والتفكك الذى كان يسود الصفوف العربية . ويعرض لاتفاقيات الهدنة ثم عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧ .

ان الفكرة التى تقود الكاتب وهو يعرض هذه الفصول المتتابعة من الاحداث التاريخية هى ان « القومية الصهيونية » هى أساس كل هذا الاضطراب . فتصريح بلفور ، ووثيقة الانتداب ، وانشاء اسرائيل — وكل الابنية السياسية والقانونية التى تقام من أجل تبرير النشاط العدوانى — ذلك كله انما يصدر اساسا من فكرة واحدة ، هى اعتبار جماعات اليهود فى العالم كله قومية واحدة . والهدف الذى يقصد اليه المؤلف من عرض الاحداث منذ البداية هو ابراز هذه الفكرة .

ولقد كان من بين الآثار التى ترتبت على انشاء دولة اسرائيل ، نشوء مشكلة اللاجئين ويخصص المؤلف لهم الفصل الخامس من كتابه . وطبقا لاحصاء صدر من الامم المتحدة فى ديسمبر ١٩٤٩ — فان ٧٢٦ر٠٠٠ فلسطينيا تركوا ديارهم خلال ١٩٤٨ ومن بينهم ٦٥٢ر٠٠٠ من المعوزين ، ويذكر المؤلف ان التعريف الذى وضع منذ البداية « للاجئ » كان ضيقا ، الامر الذى ادى الى استبعاد ٢٠٠ر٠٠٠ شخص محتاج — فقدوا مصادر رزقهم وان لم تكن لهم اموال أو محل اقامة داخل الاراضى التى سيطر عليها الاسرائيليون .

وفى ٣١ مايو ١٩٦٧ كان عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة القوثة الدولة ٣٤٥ر٠٠٠ شخص ، من بينهم ٨٤٦ر٠٠٠ يعتمدون على الوكالة تملأها فى معيشتهم .

وطبقا لما يقرره دون بيريز — فان ٣٥٠ مستعمرة يهودية من الاربعمائة التى انشئت بعد ١٩٤٨ كانت على املاك اللاجئين . وان ثلثى الارض المزروعة التى اكتسبتها اسرائيل كانت من قبل مملوكة للاجئين . وعلى الرغم من أن الامم المتحدة تصدر بالاجماع سنويا قرارا بضرورة عودة اللاجئين أو تعويضهم فانه لم يتخذ أى إجراء فى هذا الصدد ، الامر الذى ادى الى زيادة عددهم سنة بعد اخرى .

ويورد المؤلف الاسباب التى قدمت لتفسير ترك اللاجئين بلادهم . وفى هذا المجال يضع مذبة ديريابين كواقعة تضاعف بعدها عددهم . ويورد الكاتب تفاصيل المذبحة طبقا لشهادة ممثل الصليب الاحمر الدولى الذى رأى بنفسه ما حدث يوم ٩ ابريل ١٩٤٨ : لقد ذبح ٢٥٤ رجلا وامراة وطفلا وكثير من أجسادهم طمرت فى بئر . وكتب مناحم بيجين قائد الارجون زفاى ليومى المنظمة الارهابية التى شاركت فى المذبحة يقول أنه كنتيجة لهذا العمل فان العرب فى جميع انحاء البلاد قد اخذوا برعب لاحدود له وبدأوا يفرون لحياتهم ، واخليت القرى واحدة اثر أخرى قبل أن تصل اليها القوات الصهيونية . وحين بدأت الهدنة الثانية فى ١٢ يوليو لم يكن باقيا فى اسرائيل سوى ١٧٠٠٠ عربى .

ويناقد جون دافيز ما قيل من أن اللاجئين تركوا بلادهم باختيارهم أو لان السلطات العربية نفسها أمرتهم بالرحيل لأفساح الطريق أمام الجيوش المتقدمة من الدول العربية . وأورد هنا ما قاله الجنرال جلوب من أن المهاجرين باختيارهم لا يتركون بيوتهم بالملايس التى يرتدونها وحسب ، أو فى عجلة واضطراب حتى أن الأزواج يفقدون مرأى زوجاتهم والاباء أبناءهم . كما أنه ليس ثمة اثر لدليل يسند ما قيل من أن اللاجئين الفارين كانوا يطيعون الاوامر العربية . ان البحث المتقصى فى كل ما صدر من بيانات ومحاضر الجامعة العربية ، وكذا فى الصحف العربية الهامة واذاعات العواصم العربية والمحطات السرية العربية — فشل فى أن يكتشف عن وجود أى اثر لامر مباشر أو غير مباشر صدر من العرب للفلسطينيين بالرحيل . على العكس من ذلك — فان اذاعة دمشق والشرق الادنى التى كان الملك عبد الله يذيع منها البيانات كانت تدعو للبقاء أو للعودة ، كل ما حدث ان هذه الاذاعات وهى تذيع ما كان الاسرائيليون يرتكبونه لتبرير تدخل القوات العربية لاعادة النظام — قد ساهمت فى اشاعة الذعر والاضطراب بين سكان كانوا يعرفون جيدا ما يصنعه الارهابيون الصهيوينيون حاملوا الاسلحة حتى بالنسبة لجنود سلطة الانتداب .

ولكن الاضطراب والذعر لم يكونا وحدهما سبب الفرار من البلاد — بل أن اللاجئين طردوا بقسوة بواسطة الاسرائيليين كجزء من خطة متعمدة . ان الحدود التى نص عليها قرار التقسيم المعتمد من الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ابقى فى الدولة ٤٩٥٠٠ عربى مقابل ٤٩٨٠٠ يهودى . وخلال العمليات الحربية التالية ونتيجة لشروط الهدنة حصلت اسرائيل على ٣٤٩٦ كيلو متر مربع بها ٣٩٧٠٠ عربى و ١٥٧٠٠ يهودى . وهكذا أصبح العرب يزدون على اليهود بنسبة ٤ : ٣ . فهل كان من الممكن أن

تحقق الدولة الوليدة المفهوم الصهيونى الاصلى وتقوم بدورها المرسوم فى هذه الظروف ... لقد بذل مندوب الصليب الاحمر الدولى اياما طويلة للتحقيق فى مذبحه دير ياسين وانتهى الى انها كانت متعمدة مقدما ، تمت بواسطة عصابة تنظيها دقيق ولا تتصرف الا طبقا لاوامر قيادتها . بل لقد تبين من دراسة الوثائق الصهيونية أن « خطة دالات » — هكذا اسمها — وضعت لالغاء الوجود العربى فى ارض اسرائيل — وانه لولا تدخل الجيوش العربية، والامم المتحدة لكانت فلسطين كلها قد احتلتها الصهيونيون . لقد نجحت الخطة فى الاستيلاء على العديد من المدن . ولقد كتب ايجال آلون أنه عندما أصاب قوات الهاجاناه الارهاق فى هذه العمليات جمع مختارى المدن اليهود الذين لهم صلات بالعرب وطلب اليهم أن يذيعوا وسط هؤلاء أن امدادات عديدة قد وصلت للجليل وأن هذه القوات ستقوم بحرق القرى . وقال لهم أن ينصحوا العرب كأصدقاء بأن يهربوا ما دام هناك وقت .

واورد الكاتب بعد ذلك ما اعلنه الكونت فولك برنادوت فى اليوم السابق على قتله من أن حق الناس الابرياء ، الذين ينزحون من بلادهم بواسطة الرعب الحالى وويلات الحرب ، حقهم فى العودة لديارهم يجب أن يتأكد وأن يصبح أكثر فاعلية . وبناء على هذه المبادرة اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها فى ١١ ديسمبر ١٩٤٩ بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على العودة والتعويض ، ولكن لم يتم تنفيذ شيء من ذلك طوال عشرين عاما وانتفع شعب اسرائيل الذى احتل الارض بالاملاك التى كانت مملوكة للاجئين دون دفع أى تعويض .

بعد ذلك يناقش دافيز الاعتقاد الشائع فى الغرب من أن اللاجئين ظلوا دون توطين أو تشغيل لأن الحكومات العربية منعت توطينهم أو احتفظت بهم كرهائن أمام الراى العام العالمى . فيقول أن جميع الذكور القادرين على العمل نوى الخبرات من اللاجئين — الذين تحتاجهم الدول العربية أو فى أى مكان آخر — وجدوا اعمالا على الفور فى اعقاب ما حدث عام ١٩٤٨ . واصبحوا بذلك قادرين على كفاية أنفسهم دون الاعتماد على المعونة الدولية . وهؤلاء يمثلون ٢٠٪ من القوى العاملة . وكانوا آتين من ساكنى المدن الفلسطينية . وعلى العكس من ذلك فان القطاع الفلاحى من اللاجئين الذى كانت نسبته ٧٠٪ منهم لم يكن حظه هكذا حسنا . ومشكلتهم أنهم كلاجئين صاروا عمالا زراعيين فائضين فى عصر يوجد فيه فائض من هؤلاء العمال سواء على الصعيد العالمى عموما أو فى البلاد العربية على الخصوص . وهكذا فان اللاجئين الزراعيين هم الذين اصبحوا معتمدين على المعونة الدولية . والسبب ليس أنهم احتفظ بهم كرهائن ، ولكن لانهم غير ممكن تشغيلهم فى ظروف التنافس على العمل السائدة حتى اليوم .

ولكن عدد اللاجئين يزداد مع الوقت . فمئذ ١٩٤٨ وصل ٣٠٠.٠٠٠ طفل من ابناء عائلات اللاجئين الى البلوغ سنويا . وهذا يعنى أنه فى فترة مدتها عشرون سنة وصل عدد البالغين الى نصف مليون لاجئ . فاذا كان حظ الآباء

على النحو السالف ذكره ، فليس ثمة حاجة للقول بأن فرص العمل غير متاحة للابناء ، ليس لانهم رهائن أولا يرغبون في العمل . والمأساة ان حظهم في العمل ضئيل ليس فقط في المنطقة العربية ولكن في العالم في مجموعه ، وحتى اليوم يسمع الانسان من يقول ان الفلسطينيين ذوى الاجسام القادرة يمكن ان يعملوا في استصلاح الاراضى في سوريا والعراق لو ان استصلاح الاراضى تم بنشاط في هذه البلاد . وهذا ليس صحيح الان ولا في المستقبل . لانه حتى مع اطراح الاعتبارات السياسية ، فان وضع هؤلاء الشبان لا يعطيهم اى افضلية بالنسبة لمواطنى تلك الدول سواء بالنسبة للارض أو المهارة . لان فلاحي تلك البلاد يظنون أقدر على مزاولة أعمال الفلاحة من اللاجئين الذين لم يمارسوا هذا العمل منذ صغرهم ، وهذه هى الوسيلة المعتادة لاكتساب الخبرة في اعمال الحقل .

وفصل جون دافيز جهود وكالة الغوث التى انشأتها الامم المتحدة عام ١٩٤٩ من أجل اللاجئين الفلسطينيين . وقد كان المؤلف مديرا لهذه الوكالة عدة سنوات . ويوضح كيف قدمت الوكالة خلال السنوات التالية الطعام والمأوى والعلاج والتعليم والخدمات الاخرى لجماعة اللاجئين التى يزيدها حاليا عن المليون . ويوضح المعونات السخية التى قدمتها الدول العربية للوكالة وهى تقوم بأداء اعمالها . وعلى عكس الشائع في البلاد الغربية . فان الدول التى يقيم فيها اللاجئين ساعدت من لديه منهم الخبرة أن يحصل على العمل المناسب ، سواء داخلها أو في اى مكان آخر . وقد نظرت هذه الدول بعين الرعاية للجهود التى تبذل لتعليم اللاجئين . الامر الذى يشهد له تعاونها مع الوكالة وما قدمته من عشرات الملايين من الدولارات لهذا الغرض . فهذه الدول ترى أن تعليم اللاجئين امر حيوى بصرف النظر عن تطورات النزاع العربى الاسرائيلى ، وهى تعتبر أن جميع الشبان يجب أن يكونوا صالحين للعمل حيث يعيشون ، وفي بعض البلاد وصل عدد الطلبة الفلسطينيين في المدارس الثانوية داخل هذه البلاد الى ضعف العدد الذى كانت الوكالة تنفق عليه . ولو أن الجماعة الدولية أو بالاحرى القوى العظمى في العالم وضعت منذ ١٩٥٠ برنامجا جديا لنشر التعليم والتنمية الاقتصادية بين اللاجئين فان هذه المشكلة كان من الممكن أن تصبح في طريقها الى الحل .

ويعرض المؤلف بعد ذلك لما تلا عدوان يونيو ١٩٦٧ من زيادة في عدد اللاجئين بسبب احتلال اسرائيل لضفة الاردن الغربية وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ومرتفعات جولان . فلتقداصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في يونيو ١٩٦٧ تدعو فيه اسرائيل الى السماح بعودة اللاجئين الى ديارهم . وعلى الرغم من أن ٨٥٪ من الذين هربوا الى الضفة الشرقية قدموا طلبات للعودة فان من سمح لهم بذلك عدد ضئيل . بل ازداد عدد المطرودين خلال الشهور التاريخية بحيث زاد عن سمحت لهم اسرائيل بالعودة .

ويخصص جون دافيز **الفصل الثانى لدراسة العلاقة بين دولة اسرائيل ، وبين المنظمة الصهيونية العالمية** . وفى واقع الامر فان هذا الفصل يشغل أهم صفحات الكتاب ، وفيه يواصل الكاتب بيان الانار المتعددة التى تنشأ من فكرة القومية الصهيونية .

لقد تبنت اسرائيل منذ قيامها فى ١٩٤٨ الهدف الرئيسى الذى اعلنه تيودور هرتزل فى كتابه المشهور « دولة اليهود » . فلقد تسرعت الدولة الجديدة على أساس أن اليهود فى العالم يكونون شعبا متميزا ، وأنه يجب أن تكون لهذا الشعب دولة كى يمكن تفادى الاضطهاد على يد غير اليهود . واليوم يوجد فى العالم حوالى ١٥ مليون يهودى لا يوجد من بينهم فى اسرائيل سوى ٢ مليون . ولقد اعتبرت الحركة الصهيونية العالمية منذ انشائها أن الدولة اليهودية يجب أن تستوعب معظم يهود العالم وجعلت اسرائيل هذا الهدف رسالة لها . ولقد كان أعضاء الحكومة الاولى لهذه الدولة من أفراد الوكالة اليهودية فى فلسطين وهى ليست شيئا آخر غير الحركة الصهيونية العالمية .

وثمة سؤال هام — لقد كانت الدولة عند ميلادها لا تضم سوى ٥ ٪ من يهود العالم ، كيف اذن يمكن لها أن تكون واقعا دولة لما يسمى بالشعب اليهودى فى كل انحاء العالم . لقد اجاب القادة الصهيونيون على ذلك باقتنائهم المنظمة الصهيونية العالمية حية ونشطة ، بحيث تعتبر ملحقا لدولة اسرائيل بشكل يؤدى الى خلق بناء حكومى فوقى يستطيع أن يتصرف باسم اليهود وأن يمثلهم . أما طريقة التنفيذ فهى استخدام دولة اسرائيل لتقوم بدور مزدوج : كدولة عادية بالنسبة لرعاياها المقيمين فى أرضها ، ثم كنواة لبناء شبه حكومى أكبر وأكثر شمولا ، يمكن أن يربط اليهود فى مختلف بلاد العالم بها .

ويقدم جون دافيز عرضا لاهم الوثائق التى تجسد هذه الصلة بين الدولة والمنظمة . وهى قانون الحالة Status Law ، والتعاهد The Covenant وقانون العودة ، والمبادئ الرئيسية للبرنامج الجديد لحكومة اسرائيل .

(١) وينظم « قانون الحالة » الذى صدر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ حالة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية فى فلسطين فى علاقتها بدولة اسرائيل ، وقد صدر هذا القانون بالاشتراك بين هذين الطرفين ، وتحتوى هذه الوثيقة اثنتى عشرة فقرة تقر الدولة فيها بأنها من خلق الشعب اليهودى بأجمعه وأن أبوابها مفتوحة لجميع اليهود . وأن المنظمة الصهيونية العالمية التى نهضت بالمسئولية الرئيسية فى خلق الدولة تتعهد بمواصلة الهجرة وتنظيم مشروعات الاقامة والاندماج داخل اسرائيل .

(ب) ويفصل « التعاهد » الذى اقيم بين الدولة واللجنة التنفيذية للمنظمة تفصيلات هذه الحالة سواء من ناحية التعاون فى التهجير أو النواحي العملية لاقامة الوافدين من اليهود الى داخل الدولة .

(ج) ويقدم **قانون العودة** الصياغة القانونية للصلة بين اليهود ودولة اسرائيل ، فطبقا له يكون لكل يهودى الحق فى المجئ الى هذه الدولة باعتباره « عائدا » . والنقطة الهامة هى انه فى ظل قوانين اسرائيل يكون للثلاثة عشر مليوناً من اليهود فى جميع انحاء العالم حق فى المواطنة داخل دولة اسرائيل اذا ما اتوا اليها وبمجرد مجيئهم .

(د) أما الهدف الحقيقى للارتباط الاسرائيلى الصهيونى فيتضح من البرامج البعيدة المدى التى وضعها ذلك الكيان الموحد منذ بدء ظهوره . ويقدم المؤلف مثلاً حديثاً لهذا كله فى الوثيقة الرسمية التى صدرت بعنوان « **مبادئ رئيسية لبرنامج اسرائيل الجديد** » التى نشرت عام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ فى الكتاب السنوى لحكومة اسرائيل . ويوضح هذا البرنامج « المهمة الاساسية » للحكومة : انها الاستمرار فى خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والروحية لتحقيق الرسالة الاساسية لدولة اسرائيل ، وهى جمع الشعب اليهودى المنفى الى أرضه ، تشجيع الهجرة من جميع البلدان ومن جميع الطبقات ، وخصوصاً من البلاد الغنية .

هذه المهمة الاساسية لها جانب آخر يتحقق فى مختلف بلدان العالم حيث يعيش اليهود — انها التعاون مع الحركة الصهيونية وغيرها من المنظمات اليهودية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب اليهودى وحماسة استمرار بقائه القومى وتعميق الاعتزاز بارضه التاريخية — دولة اسرائيل ، وتقديم الحكومة المعونة الدائمة من أجل اتساع المنظمة الصهيونية وتحقيق اهدافها .

ويستخلص المؤلف من هذه الوثائق الاربعة أن **اسرائيل دولة عادية** تماثل الدول الاخرى المعروفة . فاهتماماتها تجاوز حدود اقليمها ورعاياها المقيمين فيه . وهى تقوم بهذه المهمة العالمية بالتعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية — والتنظيم الداخلى لهذه المنظمة يقوم على وحدات متدرجة تخضع الدنيا منها للوحدات الاعلى ، بحيث يتعين على أى وحدة صهيونية أن تلتزم بتعليمات الوحدة الاعلى مرتبة ، وفى نفس الوقت فان التنظيم الصهيونى يجعل جميع الافراد الاعضاء فى أى وحدة صهيونية محلية ، أعضاء فى نفس الوقت فى المنظمة الصهيونية العالمية — وعن هذا الطريق يمارس الكيان الصهيونى الاسرائيلى نفوذاً ضخماً على جميع اليهود الموجودين فى العالم الغربى على وجه الخصوص .

وثمة نتيجة اخرى لهذا الكيان الفوق وطنى ، فطبقاً لقانون العودة يكون لكل يهودى حق كامن فى المواطنة داخل اسرائيل . هذا الحق الكامن يصبح منتجاً لاثاره بمجرد دخول اسرائيل ، ولقد حاول الكيان الصهيونى الاسرائيلى ان يحصل على اعتراف من القانون الدولى بحقوق المواطنة فى اسرائيل لليهود خارجها على أساس ان الشعب اليهودى فى مجموعه يكون قومية تحمل حقاً موجوداً وان كان كامناً فى المواطنة داخل اسرائيل لكل يهودى يدخل الدولة . وكما هو متوقع فان هذا الوضع اثار التساؤل حول **الجنسية المزدوجة أو الولاء المزدوج** .

النتيجة الثالثة هي **التدخل في أمور اليهود الذين يحيون خارج اسرائيل** ويحملون جنسيات دول أخرى . ولقد عرضنا لبعض مظاهر هذا التدخل حين الكلام على برنامج حكومة اسرائيل . على أن بعض مظاهر هذا التدخل هي العمل على تهجير الاطفال والشبان الصغار من الخارج . كما أن حكومة اسرائيل تكافح ضد كل مظهر من مظاهر عدم الاهتمام بالوطن ، وحق الاندماج والتخلي عن الجماعة اليهودية والابقاء على تأييد اسرائيل في جهودها لدعم مركزها في المجال الدولي ، ومدها بفيض لا ينقطع من المعونات المالية .

كل هذا يكشف عن الطابع غير العادي لهذه الدولة . فلو انها كانت دولة عادية لقصرت اهتماماتها برعاياها ، ولقبلت عودة اللاجئين من اهالي فلسطين الاصليين الذين كانوا يقيمون في أرضها عام ١٩٤٨ . ولكن هذا يعني انها تتخلى عن فكرة هرتزل حين وضع اساس الصهيونية . ولم يفصح أى قائد صهيونى عن هذا التخلي خلال السبعين سنة الماضية ، ان الدولة التى نشأت عام ١٩٤٨ في قطعة من أرض فلسطين لا تعنى الا قليلا بالنسبة للمخطط الصهيونى . ومن هذا كان من اللازم ابتداء كيان يواصل العمل لتحقيق الهدف الاصلى .

ولقد ابرز بن جوريون معنى هذا البناء الفوق وطنى الذى يربط اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية ، فهو يقول **ان تاسيس الدولة يؤدي الى وضع قيد على الحركة** . لان لسلطة الدولة حدودا اقليمية وشخصية ، ولهذا فانه لا بد من ابتداء وسيلة لمواصلة العمل ، والاداة هنا هي المنظمة الصهيونية التى تستطيع ان تنشط خارج سلطان الدولة ، ولذلك فان هذه المنظمة لم تتوقف عن العمل ولم يبطل سبب وجودها بتأسيس الدولة . فكل من الدولة والمنظمة يحتاج الى الآخر وبالعامل المشترك يمكن أن يحرك الشعب اليهودى لتحقيق هدفه .

ويقول المؤلف ان بعد نظر مؤسسى الترابط الصهيونى الاسرائيلى ، ومهارتهم كان واضحا منذ البداية . ولكن فاعلية الترابط وشراسته لم تظهر بوضوح الا اثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، فالعمل الجماعى وتبادل الحركة بين المنظمة والدولة استطاع ذلك كله ان يحشد الراى الغربى لتأييد الدولة ، وأن يجند المزيد من المجندين ، ويعرض صور الاحداث طبقا لما تراه تل ابيب . هذا علاوة على فيض المعونات المالية والعسكرية والدبلوماسية اثناء الحرب وبعدها .

أما العرب فليس لديهم شئ يناظر هذا — فقد كانت الجامعة العربية بلا فاعلية في عرض وجهة النظر العربية بالنسبة لفلسطين وكسب العالم الى صفها ، على العكس من ذلك فان الصورة المأخوذة عن العرب هي الفرقة والضعف .

ومهما يكن من قوة البناء فوق الوطنى الذى يربط اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية — فان شيئا هاما لم يستطع هرتزل ورواد الصهيونية الاوائل ان يلمحوه — يعنى بذلك علاقة اسرائيل بالشعب العربى الذى كان يسكن فلسطين . ان مصر اسرائيل النهائى مرتبط فى الحقيقة بنجاحها فى حل هذه المشكلة .

وفى الفصل السابع بعض الاعتبارات الاساسية التى يجب أن تدخل فى الحساب أثناء بذل أى جهد من أجل بناء أساس للسلام فى الشرق الأوسط . وثمة واقعة أساسية يراها المؤلف هى أن دولة اسرائيل موجودة فى الشرق الأوسط ، وهى عضو فى الأمم المتحدة وظلت كذلك لمدة عشرين عاما . ولكن وجود دولة اسرائيل لم يتم الا لأن الحركة الصهيونية أرادت ذلك ، وكانت قادرة على توجيه ارادة حكومات قوى العالم العظمى ، نحو تحقيق وجودها ثم المحافظة عليها ، والعامل المؤثر فى نجاح اسرائيل كان تلك الوحدة الفريدة التى تربطها بالمنظمة الصهيونية العالمية بحيث تكون النتيجة خلق ذلك البناء فوق وطنى ذى الطابع الحكومى الذى يستطيع أن يحشد التأييد العالمى الى جانب اسرائيل .

والحقيقة الاساسية الثانية هى أن الدولة اليهودية ما كان يمكن لها أن توجد الا باستخدام الضغط والقوة ضد السكان العرب المحليين الذين عارضوا انشاء مثل هذه الدولة .

والحقيقة الثالثة هى أن النزاع بين اسرائيل والدول العربية هو نتيجة لهذا الاستخدام للقوة ، لان اسرائيل ماكان يمكن لها أن تحقق الاهداف التى من أجلها أقامت الحركة الصهيونية الا اذا اتجهت لتنفيذ الفكرة الصهيونية التى تنادى بأن اليهود فى العالم كله يكونون أمة . وبالتالي فلا بد أن يحلوا مكان السكان العرب ، ويتحول هؤلاء الى لاجئين وتغلق بلادهم فى وجوههم بالقوة . ونظرا لان اليهود فى فلسطين عند انشاء اسرائيل كانوا أقلية وغير قادرين بالتالى على تحقيق هذا الهدف فان الاستناد الى القوى الخارجية — بريطانيا وأمريكا — كان لازما ، ومن هنا مسئولية هذه القوى عن المظالم التى وقعت للسكان العرب .

أما الحقيقة الرابعة فهى ان اسرائيل اظهرت بعد انشائها اتجاها عدوانيا من نحو الشعب العربى — وهذا عامل ضاعف من شدة النزاع . وقد وضع ذلك من تصرفاتها المتتابعة سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

هذه الاعتبارات تؤثر فى الأوضاع الحالية وتتحكم فى فرص الحركة المتاحة فى المستقبل للدول العربية ، واسرائيل والقوتين الرئيسيتين .

فالعرب ، لم يستخدموا بفاعلية الامكانيات المتفوقة التى يملكونها لمواجهة اسرائيل . فهم إما ان يتحركوا تحت تأثير الازمة الحالية ، أو يتركوا الموقف للزمن . ولكنهم لم يقوموا قط بوضع مخطط مشترك عملى للوصول

الى هدفهم ، عن طريق محاصرة اسرائيل في حدود معينة ، ثم العمل خطوة خطوة لتحقيق ما يريدون . ان ما حدث هو أن كل دولة كانت تتصرف على انفراد ، في اطار الروابط الضعيفة التي تصنعها الجامعة العربية . اما الحروب التي نشبت فقد زادت من رقعة اسرائيل ومن قوتها ، الا أنه رغم ما حدث في معارك يونيو فان العرب لا يزالون في موقف قوى لمواجهة اصرار اسرائيل على الاعتراف بها والمفاوضات المباشرة معها ، ومطالبتها بالانسحاب اولا .

ولم يظن العالم لمعنى النشاط فوق الوطنى الاسرائيلى الصهيونى ونتائجه . ان زعماء العرب يدركون جيدا أن المصلحة العليا لاسرائيل ليست في تقدم شعوب الشرق الاوسط الذى هى جغرافيا جزء منه . ولكن مصلحتها مركزة في يهود العالم جاهدة في ان تضمهم داخل أمة ، تكون اسرائيل مركزها ومن هنا فمن الصعوبة بمكان اقناع الدول العربية بقبول دولة اسرائيل كشقيقة لهم طالما أن طبيعتها لم تتغير .

اما بالنسبة لاسرائيل فان حرب يونيو اظهرت مالمديها من قوة . كما انها بما غنمته زادت قوتها . وقد رأى العالم أكثر من أى وقت مضى مظهرا لفاعلية السلطة الثنائية الاسرائيلية الصهيونية في تحريك تشكيل الراى العام الدولى ، وجمع الاموال ومساعدة اسرائيل بوسائل عديدة ، الا أن حرب يونيو لم تحل المشكلة العظمى لاسرائيل : أنها لم تجلب السلام لهذه الدولة . فعلى الرغم من سرعة النصر الا أن العرب لم يستسلموا لشروط اسرائيل . بل ان استمرار احتلالها للاقاليم العربية الجديدة قد زاد من مشاكلها — فعداوة السكان في هذه الاقاليم تجبر اسرائيل على استمرار بقاء قواتها المسلحة فيها الامر الذى يستنزف من الامكانيات البشرية التي تعمل في الصناعة والزراعة علاوة على النفقات المتنوعة . فضلا عن زيادة السكان العرب داخل حدودها مما يضطرها لطلب المزيد من المهاجرين . ولقد اثبتت الايام فشل سياسة القمع المتزايدة القوة ضد الفدائيين ، وهو ما سيلفت نظر العالم الى انواع الاعتداء على حقوق الانسان التي ارتكبت في الماضى والحاضر وهى ما استطاع الثنائى الصهيونى الاسرائيلى حتى اليوم منع العالم من الالتفات اليها . وسيدرك العالم أن مسلك العرب ازاء اسرائيل لم يكن — كما جهد الجهاز الفوق وطنى الاسرائيلى الصهيونى في تصويره — شاذا ، بل كان عاديا تماما نظرا لاعمال اغتصاب الارض وطرد السكان التي ارتكبت في حقهم .

ولو ان اسرائيل كانت لديها استنارة لتعرف مصلحتها الخاصة لعادت لاصلاح ما حدث وأبدت استعدادها لاصلاح ما حدث في الماضى مقابل الحصول على السلام ، ولكن هذا أمر غير محتمل حدوثه طوعا لانه يعنى التنازل عن الدور الصهيونى لدولة اسرائيل — وهو هدف وجودها نفسه .

والنتيجة من هذا كله ان الدولة الصهيونية ليست مما يتناسب والشرق الاوسط . فمصلحتها ليست من مصالح شعوبه ، بل هى مرتبطة بالخمسة

عشر مليون يهودى الموجودين فى الخارج ، وهكذا يبين أن السلوك الشاذ فى المنطقة يصدر عن اسرائيل لا عن العرب .

فإذا كانت اسرائيل هكذا تمثل وضعا شاذا فى المنطقة ، وإذا كانت عاجزة عن تغيير وضعها ذاتيا اذ هى ليست دولة حرة بل أداة للقومية الصهيونية فلا بد من تدخل طرف ثالث . فالحقيقة ان الحرب فشلت فى الوصول بالطرفين المتصارعين الى وضع مستقر . ان كسب اسرائيل للحرب لا يمنحها السلام بل يزيد الاصرار على المقاومة .

المستقبل اذن تتحكم فيه ظروف وتحركات القوتين العالميتين الكبيرتين .
أما بالنسبة للولايات المتحدة فان نقط جونسون الخمسة لا يمكن أن تقدم أساسا صالحا للعمل . . . فهى لم تقبل من جانب أعضاء الأمم المتحدة ، أو العرب أو اسرائيل ، وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فقد أصر على ضرورة ادانة اسرائيل بسبب اعمالها العدوانية وطالب بالانسحاب الفورى من اراضى الدول التى وقع عليها الاعتداء . هذا الخلاف بين القوتين الرئيسيتين لم يتح الفرصة لجلس الامن او للجمعية العامة أن تتدخل بفاعلية ، بل أتاح لاسرائيل حرية فى استمرار الاحتلال وضم القدس ومنع أهالى الضفة الغربية من العودة الى بلادهم . وفى نفس الوقت كان الاتحاد السوفييتى يواصل مساعدة ج.ع.م وسوريا على تعويض ما فقدته من سلاح .

ويعرض الكاتب لآثار موقف أمريكا على مركزها فى البلاد العربية وكيف أنها خسرت الكثير بسبب ذلك . ولديه أن الولايات المتحدة لم تظن الى أن النزاع سببه أن اسرائيل الخاضعة للصهيونية ليست مما يلائم الشرق الاوسط . وأن ما حدث منذ ١٩١٧ حتى اليوم كان بسبب فرض هذه الدولة من الخارج بالقوة على المنطقة وضد معارضة السكان المحليين ، القوية والاجماعية تقريبا . ان الولايات المتحدة بعد خمسين عاما من الصراع العربى الصهيونى ، وعشرين عاما من الصراع العربى الاسرائيلى لم تبحث جديا فى معالجة مشكلة الشعب اليهودى عن طريق الوصول الى حلول بديلة تضمن انتهاء اضطهاد اليهود دون الاعتداء على حقوق العرب واضطهادهم .

هذا وعلى عكس ما كان يتصور الغرب من أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت تؤدى لتلاشى الوجود السوفييتى فى المنطقة ، بسبب مرارة العرب من عدم التدخل المباشر فى صفهم وبسبب سخط السوفييت من ضياع ألف مليون دولار قيمة المعدات المفقودة — على خلاف هذا التصور ، حدث العكس : ازداد التقارب السوفييتى العربى . وأصبحت المواجهة العربية الاسرائيلية هى مواجهة بين القوتين الكبيرتين .

ومفتاح الموقف كله يكمن فى ايجاد وسيلة يمكن بها أن تصبح اسرائيل متلائمة مع المنطقة وليس فى مواصلة العمل لاجبار العرب على قبول دولة شاذة لا تناسب الشرق الاوسط .

ماذا يقدم جون دافيز من حل للمشكلة بالنسبة للمستقبل ؟ — هذا هو موضوع الفصل الاخير من كتابه .. **ولديه أن المهمة مزدوجة : فاولا ، لابد من أن تتكيف اسرائيل لتصبح دولة طبيعية في المنطقة ، وثانيا ، اصلاح الاخطاء وتعويض الاضرار التي ارتكبت في الماضي أو يمكن أن تحدث نتيجة للتسوية المقبلة .**

أما عن تكيف اسرائيل — فهذا مرتبط بالمهمة الصهيونية التي اخذتها هذه الدولة على عاتقها وسببت الاضطراب والضرر للسكان المحليين ، والبحث في هذا المجال يقودنا سريعا الى قلب الفلسفة الصهيونية التي تتنادى بأن يهود العالم يكونون قومية واحدة . أن تصريح بلفور ، ووثيقة الانتداب ، وانشاء اسرائيل ، وابقاء المنظمة الصهيونية بعد تكوين الدولة وربطها مع اسرائيل في كيان حكومي فوق وطني — هذا كله أساسه فكرة القومية اليهودية الموحدة . بل أنه من أجل تحقيق هذه الفكرة سببت اسرائيل والصهيونية كل تلك المظالم للشعب العربي وخلقت الصراع في المنطقة .

ان انتهاء هذا الصراع يتطلب أن تصبح اسرائيل دولة عادية لا تهتم أساسا الا برعاياها ، وأن تصبح جزءا طبيعيا في المنطقة — وهذا يعني التخلي عن المبادئ الصهيونية التي حركت اسرائيل وخلقت النزاع فلا تصبح اسرائيل هي محور وأداة البناء الاسرائيلي الصهيوني .

ولكن الواقع يوضح أن هذا التعديل غير ممكن حدوثه من داخل اسرائيل . هنا لابد من عامل خارجي لا يجارها على سلوك هذا الطريق الجديد . والدول العربية يمكن أن تكون هذا العامل . وقد حاولت هذه الدول أن تحل المشكلة بالغاء وجود اسرائيل كدولة — دون أن يعني هذا معاداة اليهود كأفراد ، أو اليهودية كدين . والواقع أن موقف الدول الغربية بقيادة بريطانيا وأمريكا لم يترك خيارا للعرب سوى مواجهة وجود اسرائيل نفسه كأداة لتطرف القومية الصهيونية . فالدول الغربية لم تبذل مجهودا لحمل اسرائيل على أن تكون دولة طبيعية . ومن هنا مسئولية هذه الدول عن الصراع العربي الاسرائيلي — لقد كان في يدها مفتاح الموقف الذي هو الامتناع عن مساندتها وهي تقوم بمهمتها الصهيونية . ولو أن ذلك تم لتحقيق الكثير مما كان يعنيه العرب حين كانوا يتحدثون عن الغاء اسرائيل كدولة . بل ان هذا كان يمنح اليهود السلام وهو الشيء الذي لا يمكن أن يحصلوا عليه طالما ان اسرائيل تتصرف كأداة للكيان المزدوج الصهيوني الاسرائيلي .

واذن فالدول التي تسند اسرائيل هي التي تملك وسيلة تحقيق السلام بسبب مالها من نفوذ عليها . فهي لا تستطيع أن تعيش دون معونتهم ويمكن أن لاتمنح هذه المعونة الا بشرط التكيف مع أوضاع الدولة العادية . وهنا تستطيع أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي ، ونقطة البداية هنا هي تحديد الموقف بالنسبة لفكرة قومية الشعب اليهودي وكل ما يترتب عليها من آثار تتعلق بالولاء المزدوج ، واعفاء المعونات التي تقدم لاسرائيل من

الضرائب في أمريكا ، واستغلال هذه المعونات في تمويل النشاط السياسى الذى يقوم به الكيان الاسرائيلى الصهيونى ، والتأثير الذى يمارسه هذا الكيان في توجيه السياسة الامريكية الخارجية ، وعلى الراى العام الامريكى عن طريق الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما .

فاذا تم الاقتناع بالتخلى عن مساندة القومية الصهيونية فان المؤلف يرى ان الخطة التالية هى بذل الجهد مع الدول العربية ولا بد ان تكون هذه وثيقة من حسن نية المحاولة . وقد تصل الى هذه الثقة اذا ثبت لديها ان التخلى عن القومية الصهيونية ، وتعويض الاضرار الماضية امران حقيقتان واقعيان . ثم لا بد من اقناع اسرائيل بذلك كله . وقد يكون هذا صعبا حيث ان تجريد الدولة من الطبيعة الصهيونية يناقض الفكرة الاساسية التى من أجلها خلقت . هنا يرى الكاتب ان استخدام وسائل الاجبار قد يكون مجديا .

وفى هذا المجال يقوم التعاون السوفييتى ، وتأييد باقى الدول فى العالم ومنظمة الامم المتحدة بدور فعال من أجل تخلى اسرائيل عن خصائصها الصهيونية واجبارها على ذلك طالما أنه لن يحدث اعتداء ضد اليهود أو اليهودية .

ويعترف الكاتب بأن قيام الولايات المتحدة بهذه المهمة قد لا يكون سهلا نظرا للنفوذ الصهيونى الكبير داخلها . ولكن من الممكن التقدم فى هذا الطريق كلما اقتنع المزيد من الامريكيين بمسئولية مؤيدى اسرائيل عن النزاع المستعر . وان قيام اسرائيل بضم القدس ومواصلة احتلال الارض وطرد السكان — هذه الاعمال لا بد وأن تدفع الكثيرين للانتباه الى مساوئ الطبيعة الحالية للدولة . ويقدم موقف الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦ ضد اسرائيل ، سابقة مفيدة فى هذا المجال . كما أنه يمكن الاعتماد على مساعدة اليهود غير الصهيونيين ، هذا علاوة على أن برنامجا شاملا للتنمية الاقتصادية المتزايدة فى المنطقة قد يخلق مناخا يسهل فيه انجاز هذه المهمة .

واخيرا ينتقل جون دافيز الى قضية اصلاح الاخطاء والمظالم التى حدثت فى الماضى . ولديه أن قادة المنظمة الصهيونية العالمية ، وقادة اسرائيل ، والاشخاص المسئولين فى البلاد التى ساندت المنظمة والدولة — هؤلاء جميعا هم المسئولون عن تلك الاخطاء والمظالم — وليس ذلك الجيل من العرب أو اليهود الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٨ .

ولا يجد المؤلف مبدءا لاصلاح هذا الماضى خيرا مما قدمه وسيط الامم المتحدة فى فلسطين كونت برنادوت . وقد ثبتت الجمعية العامة للامم المتحدة هذه المقترحات فى قرارها المؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وطبقا لها يتعين اما اعادة اللاجئين لوطنهم أو تعويضهم عما فقدوه . وهذا الحق ينبغى أن يمنح ليس فقط للاجئين الذين يعيشون على معونات وكالة الفوت الدولية بل أيضا أولئك الذين فقدوا وسائل معيشتهم وان لم يفقدوا ديارهم مثل فلاحي الحدود ، وفقراء غزة والبدو الرحل .

وهكذا يكون من حق أولئك اللاجئين أن تفتح لهم حدود اسرائيل ويسمح لهم بالدخول اذا ارادوا . ثم تتخذ الاجراءات القانونية لاثبات الاملاك السابقة .

وفي نفس الوقت يوضع برنامج خاص لمساعدة العائلات اليهودية التي قد ترغب في الرحيل عن اسرائيل والحياة في مكان آخر . وبمجرد أن تزول الاسباب القديمة للصراع فلن يكون ثمة صعوبة لدى اليهود للعيش في الشرق الاوسط الذي يسوده العرب ، ومن حسن الحظ أن الشعب العربي مازال يواصل التمييز بين اليهودية والصهيونية — وبين اليهود والصهيونيين . فاليهودية واليهود يقبلونهم ويحترمونهم بينما يرفضون الصهيونية والصهيونيين — فاذا ما أصلحت مظالم الماضي فان هذا الموقف التقليدي يمكن أن يكون أساسا للتفاهم بين الشعبين .

ويضع المؤلف على عاتق الجماعة الدولية وعلى الخصوص على أولئك الذين ساندوا اسرائيل كل ما يتطلبه اصلاح اخطاء ومظالم الماضي من نفقات .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لحالة وحكومة المنطقة المسماة حاليا اسرائيل — في المستقبل . ويعيد تأكيد حق عرب فلسطين في وطنهم بدلا من تشردهم . ويقول ان شعب اسرائيل يفهم أكثر من غيره هذا الحق . ومهما يكن شكل الحكومة في تلك المنطقة فلا بد من الاعتراف بالحق الكامل للعرب الفلسطينيين في أن تكون لهم المواطنة الكاملة في المنطقة التي كانت فلسطين . وهذا كله ممكن حدوثه طالما أن سطوة القومية الصهيونية استبعدت من المنطقة ، ولدى الكاتب أنه ليس ثمة طرف له مصلحة كبيرة في انتهاء النزاع بين الدول العربية واسرائيل مثل جماعات اليهود في العالم — لأنه مالم ينته هذا النزاع فان العالم كله سيعتبر أن جماعات اليهود هي المسؤولة أساسا عن الإخطاء الصهيونية في فلسطين نظرا للتأييد الذي تتلقاه الحركة الصهيونية من اليهودية العالمية .

وفي رأى المؤلف أن احتمال تحقيق سلام سريع في الشرق الاوسط يرتبط باحتمال تحرك جدى للولايات المتحدة نحو تجريد اسرائيل من طابعها الصهيوني . وفي حالة عدم حدوث هذا ، فخير مايرجوه الانسان هو مرور فترة طويلة دون حرب كبيرة — يمكن في هذه الفترة أن تضع القوى المختلفة أساسا ممكنا للسلام . ويؤكد دافيز أن الصراع سيستمر قاسيا ولن تستطيع اسرائيل أن تكسبه طالما هي تحت السيادة الصهيونية ، فاذا استمر النزاع فلن تستطيع اسرائيل بسكانها وعددهم مليونان ونصف مليون أن تفرض شروطها للسلام بالقوة على مائة مليون عربي . ولابد مع الوقت أن يدرك العالم ، وحتى شعب اسرائيل نفسه أن الصهيونية هي سبب النزاع . وحينئذ يضعف العون الخارجى الذى تعتمد عليه اسرائيل .

وثمة احتمال آخر ، أن ينتهى النزاع بحرب يهزم فيها العرب نهائيا إسرائيل ، وهذا أمر ما زال واردا مع تزايد القوة العسكرية العربية . وفى هذه الحالة فإن السلام سيسود نتيجة اختفاء عنصر القلق الصهيونى فى المنطقة . وكل ما يرجى حينئذ أن لا يكون الثمن من الآلام وحياة البشر بالغسا .

على أن الولايات المتحدة قد تتحرك وتستخدم نفوذها لإنهاء النزاع دون حرب ، وذلك قبل أن يغرق سباق التسلح المنطقة فى حرب شاملة . وقد يكون هذا التهديد نفسه دافعا كى تتدخل أمريكا وتعمل على تجريد إسرائيل من طابعها الصهيونى .

مهما يكن من أمر ، فإن جون دافيز يرى أن السلام لابد أن يسود منطقة الشرق الاوسط حين تستبعد القاعدة الصهيونية — سبب النزاع الحالى — سواء تم ذلك سلميا أو عسكريا .

وبعد فهذا هو الكتاب الذى يقدمه مدير وكالة الغوث الدولية الأمريكى عن قضية فلسطين وشعبها ، يقدمه الى الراى العام العالمى . انه شهادة واحد من ابناء العالم الغربى ، يشهد لقومه عما رأى وشاهد بنفسه وليس بيديه . ومن هنا قيمة الكتاب ، وهو مايفسر موقف الصهيونية العالمية منه .

ولكن ثمة قيمة للكتاب بالنسبة لنا ونحن نكافح من أجل رد العدوان ، واستخلاص الحق المغتصب .

لقد أصبح من الثابت أن للراى العام فى مختلف شعوب العالم قيمته . فلا يكفى أن تكون لقضيتنا أسانيداً القوية . ولا يكفى أن نكون نحن مقتنعين بها تماما . بل يجب أن نقنع بها الغير ايضا .

هذا الغير له منطقته ، وراثته ، وأسلوبه فى الفهم وفى التفاهم . فإن كنا نريد أن نكسبه فلا بد أن نتفق الحوار معه .

ان للقضية جوانبها المتعددة . وميادين النضال فيها متعددة . ولابد أن يكون المكافحون بسلاح الراى والفكرة فى مستوى الفدائيين الذين يمسكون السلاح ويعرضون حياتهم للموت . وكما أن استخدام السلاح له اصوله ومحاذيره ، واى خطأ فى ذلك نتيجة خطيرة لا تقل عن فقدان حياة المناضل وبالتالي تحقيق خسارة للقضية ، فذلك الامر فى معركة الراى . ان استخدام حجة خاطئة ، أو الاستناد الى بيان غير دقيق ، أو الاستهتار بقوة الخصم وبعقلية المتحدث اليه — هذا كله نتيجة لا تقل خطورة عما يحدث حين يقع الخطأ فى ميدان القتال ...

واذا كان الصمود العربى والمقاومة قد أحدثا تغييرا كيفيا فى الراى العام العالمى فمازال الميدان محتاجا الى فكر ورأى فى مستوى المعركة ، يدعم الصمود ويسند المقاومة .

توصيات

مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى *

بغداد ٨ - ١٣ مارس ١٩٦٩

تطبيقا لاهداف اتحاد الاقتصاديين العرب فى اجراء الدراسات الاقتصادية والعمل على تشجيعها بحثا عن الحلول العملية المستندة الى الاسس العلمية والرامية الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعب العربى .

وادراكا لطبيعة المرحلة التى تفرض على الوطن العربى أن يواجه تحدى التخلف الاقتصادى وتحدى الوجود الصهيونى .

فان المهمة العاجلة للاقتصاديين العرب تتمثل فى التصدى لبحث مقتضيات التنمية لاجاد العلاقة الموضوعية بين اقتصاد التنمية الذى تفرضه الحرب على التخلف ومقتضيات الدفاع القومى الذى تستلزمه الحرب فى مواجهة الامبريالية ، والصهيونية العالمية .

* اشترك فى هذا المؤتمر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع كل من السادة الاساتذة والدكاترة / ابراهيم سعد الدين ، أحمد السعيد حسنين ، أحمد المرشدى ، اسماعيل صبرى عبد الله ، حسين عمر ، رفعت المحجوب ، رياض الشيخ ، سلطان أبو على ، عبد الرازق حسن ، فؤاد مرسى ، فوزى رياض فهمى ، محمود حافظ غانم ، هناء خير الدين . وقد تقدمت الجمعية فى هذا المؤتمر بالأبحاث الآتية :

- ١ - نبذة عن الاقتصاد المصرى فى تطوره (د عبد الرازق حسن)
- ٢ - مقتضيات التنمية ومقتضيات الدفاع القومى (د . فؤاد مرسى)
- ٣ - تخطيط الاقتصاد القومى فى الظروف غير العادية مع التركيز على السياسة الانتاجية (د . حسين عمر)
- ٤ - دور السياسة المالية فى اقتصاديات التنمية والدفاع القومى (د . رياض الشيخ)
- ٥ - السياسة النقدية فى ضوء مقتضيات التنمية والدفاع القومى (د . اسماعيل صبرى عبد الله)
- ٦ - السياسة الاستهلاكية التوطينية لاقتصاديات التنمية والدفاع القومى (د . سلطان أبو على)
- ٧ - أصول السياسات الزراعية العربية الحصولية فى وقت السلم والحرب (د . أحمد السعيد حسنين)
- ٨ - سياسة التنمية الصناعية ومقتضيات الامن القومى (د . فوزى رياض فهمى)

١ — مقتضيات التنمية :

١ — ان عملية التنمية الاقتصادية ليست هى النمو الاقتصادى العربى ، لكنها العملية الواعية لتحرير وتطوير الاقتصاد الوطنى عن طريق اجراء التغييرات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى ، وذلك بتطوير ظروف الانتاج ووسائله واحلال تكنيك ارقى واستخدام وسائل انتاج أحدث وأكثر كفاءة ، مع تحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية والجماعية . وكل ذلك هو ما يسمح فى النهاية بتعبئة الفائض الاقتصادى لاحداث التراكم الضرورى للانتاج الموسع .

٢ — لمواجهة خيارات التنمية لابد من الاخذ باولويات معينة ، مما يقتضى الاخذ بالتخطيط ، ومن ثم فان خطة التنمية هى الاداة الرئيسية لاجراء التغييرات الهيكلية التى تسمح بالتوسع فى الانتاج .

٣ — يجب التمييز بين الخطة القومية وبرنامج الاستثمار. فهذا البرنامج ليس سوى تجميع للاستثمارات المقترحة وبيان بتوقعات نتائجها . أما الخطة فهى التعبئة الشاملة التى ترمى لتحقيق أهداف قومية تتعلق برفع معدلات نمو الدخل القومى وتحسين مستوى معيشة المنتجين .

٤ — ان فعالية التخطيط انها تعتمد الى حد كبير على وجود قطاع عام مملوك للدولة يكون اطارا لتطوير علاقات الانتاج بحيث يقدم فى النهاية نموذجا جديدا لاسلوب انتاج ارقى من اسلوب الانتاج السائد فى القطاع الخاص .

٥ — يجب تعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة بتمويل الاستثمارات، تأكيدا لمبدأ أن التنمية انها تعتمد فى المقام الاول على التراكم القومى . ومبدأ أسبقية التراكم القومى على المساعدات المالية الخارجية على الرغم من أهميتها .

٦ — يمكن دائما التغلب على العقبات الموروثة والمستحدثة التى تعترض التنمية بالتاكيد على حقيقة أن التنمية ليست مجرد عمل اقتصادى وانما هى عمل اجتماعى فى الأساس .

٢ — مقتضيات اقتصاد الحرب :

١ — ان الحرب التى مازالت تشنها الامبريالية واسرائيل على البلاد العربية هى حرب طويلة الامد تتطلب تعبئة القوى الانتاجية والموارد المادية من اجل كسب تلك الحرب .

٢ — لا يوجد تناقض بين التنمية واقتصاد الحرب ، وعلى العكس فان

التنمية بحكم التغيرات الهيكلية التي تجريها تجعل البلد مهيباً أكثر من غيره لمهام اقتصاد الحرب من تعبئة المواد وتحديد الأولويات وتوزيع الاعباء فيما بين المواطنين وقطاعات الانتاج ، وبخاصة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٣ - ان تعبئة الفائض الاقتصادي هي المهمة الاولى في اقتصاد الحرب وذلك عن طريق :

(١) اعادة توزيع الدخل القومي بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضروري .

(ب) ضغط الانفاق العام على القطاعات غير المنتجة الى اقصى حد .

(ج) مواجهة اخطار التضخم والحد منه .

(د) حسن توزيع الموارد المادية بين قطاعي الانتاج والاستهلاك .

٤ - يمكن للتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وبخاصة في مجالي البترول وفوائض الاموال أن يلعب دوراً حاسماً في تعبئة الموارد لمقتضيات الدفاع القومي .

ولكل ما تقدم انعقد مؤتمر الاقتصاديين العرب الثاني في بغداد في الفترة ٨ - ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٩ تحت شعار التعبئة الاقتصادية في خدمة التنمية والدفاع القومي ، وتدارس المؤتمر الموضوعات التالية :

١ - مسح عام لاقتصاديات الوطن العربي .

٢ - الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي .

٣ - السياسة الاقتصادية :

(ا) السياسة المالية .

(ب) السياسة النقدية .

(ج) السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية .

(د) السياسة الاستهلاكية التموينية .

٤ - السياسة النفطية .

٥ - العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى .

وانتهت الدراسات والمناقشات الى اقتراح التوصيات التالية :

اولا : في مجال التعريف باقتصاديات الوطن العربي :

وجد المؤتمر ان مهمة تعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة التنمية والدفاع القومي تتطلب ضرورة التعرف على اقتصاديات الوطن العربي ، وبناء عليه :

١ — يوصى المؤتمر الامانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب بتصميم نماذج عامة تحتوى على تصنيف تفصيلى للمعلومات والاحصاءات الاقتصادية الاساسية التى يحتاجها الباحث فى الشؤون الاقتصادية العربية تكون واضحة ومتجانسة فى التعاريف والمصطلحات والمفاهيم على أن يكون تصميم تلك النماذج بالتنسيق مع الاجهزة المختصة فى الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والاجهزة الاحصائية المتخصصة . كما يوصى المؤتمر الدول العربية بتوفير المعلومات والاحصاءات حسب تلك النماذج .

٢ — يوصى المؤتمر الامانة العامة للاتحاد أن تبذل مساعيها لدى الجامعة العربية والجهات الاخرى المختصة لوضع اطلس اقتصادى احصائى عربى شامل .

٣ — يوصى المؤتمر الحكومات العربية باستكمال اعمال المسح الجيولوجى والطوبوغرافى واعمال التحرى عن الثروات الطبيعية وما يتصل بها من دراسات ووضع نتائج تلك المسوح والدراسات بين ايدى الباحثين حال توفرها .

٤ — يوصى المؤتمر الامانة العامة للاتحاد بالسعى لدى الحكومات العربية والهيئات العلمية بزيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة للاقتصاديات العربية، والدراسات الخاصة بقطاعات معينة بشكل شامل للوطن العربى .

ثانيا : فى مجال الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى بين البلاد العربية :

ان المؤتمر ايمانا منه بأن مسيرة الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية جزء من مسيرتنا لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وأن التكامل الاقتصادى العربى يجعل البلاد العربية قادرة على مواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية فى معركة المصير الحالية وفى مجابهة ما تسعى اليه الصهيونية والاستعمار لاستغلال البلاد العربية ونهب مواردها .

وباستعراض ما تم من جهود بذلت فى النطاق العربى لتقوية اواصر الرباط الاقتصادى بين البلاد العربية ، والصعوبات التى تعترض التكامل الاقتصادى العربى . وما اتضح للمؤتمر من مسح الموارد العربية بأن هذه الموارد هى موارد وفيرة ومتنوعة وانها مستغلة الاستغلال الاوفى بسبب التبعية والتخلف والتجزئة . لذلك يوصى المؤتمر :

١ — اعطاء اولوية خاصة فى مختلف البلاد العربية لشئون الوحدة الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية .

٢ — تنسيق استغلال الموارد العربية فى مختلف الحقول الاقتصادية بما يكفل منع التناثر ويزيد من درجة التكامل بين مختلف انواع الانتاج وبين الانتاج والاستهلاك ويضمن استغلال اوفى للموارد العربية ولمصالح الشعب

العربى فى مختلف أقطاره ويكفل عدم ضياع الموارد العربية واستغلالها ونهبها من جانب الاجنبى ويحفظ السيادة الاقتصادية للشعب العربى على موارده الاقتصادية .

٣ — عدم التركيز فى مجالات التعاون الاقتصادى العربى على تحرير التبادل التجارى فقط وانما يجب التركيز على الاستثمارات الأخرى ، خاصة فى مجال الصناعة لاهيتها القصوى للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعى للشعب العربى ، ولما تنتجه من قيمة مضافة كبيرة الى الدخل القومى العربى ولما تؤديه اليه من تحويل الاقتصاد العربى من وضعه الحالى الى اقتصاد متقدم متوازن .

٤ — تدعيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القائم على تنفيذ اتفاقية الوحدة وحث الحكومات العربية على العناية بقراراته واعطائها الاهمية اللازمة ورفع مستوى التمثيل فيه الى المستوى الوزارى ومحاربة العقليات البيروقراطية فى مجالات التعاون الاقتصادى العربى .

٥ — يدعو المؤتمر كل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة بالاستفادة من أحكام المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واقامة وحدة أوسع مدى وتخطى مرحلة تحرير التبادل التجارى الى مرحلة التنسيق الاقتصادى ويجد المؤتمر مبررا لدعوته فى ثلاث أسس هى :

(أ) ان الفلسفة الاجتماعية التى تؤمن بها كل من هذه الدول متقاربة وذات أسس متشابهة .

(ب) ان اتفاقيات التنسيق الاقتصادى الثنائية بينهما تقوم على أسس واحدة .

(ج) ان اتفاقاتها هذا سيكون ضمن أحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبالاستناد الى أحكامها .

ويدعو المؤتمر الدول الثلاث للتعاون كمجموعة داخل اتفاقية الوحدة الاقتصادية مع بقية الدول العربية المنضمة للاتفاقية حتى يقدر لهذه الأخيرة أن تجد المجال أمامها ممكنا لتسير فى طريق الوحدة الاقتصادية بخطى أبعد .

٦ — حث الدول العربية التى لم تنضم بعد الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بالانضمام اليها .

٧ — تدعيم المجلس الاقتصادى العربى بشكل يمكنه من ممارسة صلاحياته بصورة أوسع وأكثر تنسيقا مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعمل على رفع مستواه ليكون الجهاز الأعلى الذى يرسم السياسة العامة للأجهزة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية .

٨ — دعم اقتصاديات البلاد العربية المستقلة حديثا والتي تعاني من عجز ميزانياتها وخبراتها الفنية والادارية وفي مقدمتها جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية .

٩ — انشاء لجنة دائمة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وهيئات التخطيط فى الدول الاعضاء ، تكون مهمتها دراسة خطط الاقطار العربية والعمل على تنسيقها واعداد اطار عام لخطة عربية تسترشد به الاقطار العربية عند وضعها لخطط التنمية الخاصة بها . كما تقوم بتوحيد المصطلحات والمفاهيم التخطيطية وتوحيد اساليب اعداد الحسابات القومية ودراسة المشروعات الائتمانية والقضايا التمويلية . ويوصى المؤتمر بضرورة توفير المبالغ اللازمة لاطهار هذه اللجنة الى حيز العمل بأسرع وقت ممكن .

١٠ — ضرورة وضع المشروعات الاقتصادية والبترولية العربية المشتركة جميعها موضع التنفيذ لان ذلك من شأنه ان يربط بين مصالح الاقطار المساهمة فى هذه المنشآت من جهة ، وبين اغراض المشروعات فى توحيد المصالح الاقتصادية للاقطار العربية نفسها وتطويرها من جهة ثانية كما ان على الامانة العامة للجامعة ان تتدارس الطرق المختلفة التى من شأنها الخروج بهذه المشروعات من وضعها الساكن الحالى .

ثالثا — السياسة الاقتصادية :

ان السياسة الاقتصادية السليمة تكفل تعبئة الموارد الاقتصادية ووضعها فى خدمة التنمية والدفاع القومى ، ولهذا فان دراسات المؤتمر انتهت :

(أ) فى نطاق السياسة المالية :

ان الدور الطبيعى للتخطيط المالى فى هذه المرحلة يتمثل فى زيادة الفائض الاقتصادى المخصص لاغراض التنمية والدفاع القومى ويفرض على الامة العربية استجابة واعية لبرنامج قومى يستهدف زيادة الانتاج وتقليل المخصص للاستهلاك غير الضرورى وانطلاقا من ذلك يوصى المؤتمر بما يلى :

١ — مطالبة الحكومات العربية بزيادة اعتمادات الدفاع القومى فى كل بلد عربى الى الحد الذى يضمن تهيئة كاملة فى عدد الجيوش ومعدات تسليحها .

٢ — انشاء صندوق مشترك للدفاع القومى على مستوى الوطن العربى تسهم فيه كل دولة عربية بنسبة تتحدد فى ضوء ما يلى :

- (أ) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .
- (ب) اعتمادات الميزانية .
- (ج) مساهمة البترول فى تكوين دخلها القومى .
- (د) نفقات الدفاع فى الميزانية .
- (هـ) وجود أو عدم وجود قواتها فى الجبهة .

٣ — فرض ضريبة دفاع عربى على جميع البلاد العربية بسعر موحد على أن يكون محلها سلعا استهلاكية واسعة الانتشار ولا يؤدي ارتفاع أثمانها الى أحداث تغيير حاسم فى مستوى الاسعار كالسجائر والملاهى وأى سلع وخدمات مماثلة .

٤ — اصدار طوابع بريد على المستوى العربى يرصد ريعها لبرامج اعداد جيوش التحرير الشعبية العربية والعمل الفدائى للذين يعدان من أقوى الوسائل وأفضل الاسلحة فى التهيئة لاستعادة الحق العربى .

٥ — اصدار سندات دفاع مشترك اسمية يصدرها صندوق الدفاع المشترك وتضمنها البلاد العربية ضمانا يوفر الثقة لها ويغرى الممولين فى الاكتتاب فيها على أن تدفع فائدة معتدلة عن هذه السندات وتتحمل الدول العربية هذه الفائدة بنفس النسبة التى تسهم بها فى الصندوق، وذلك بقصد توفير مصدر لتمويل الجهود الحربى وبقصد اشراك الحكومات والشعوب العربية فى تمويل الدفاع المشترك .

٦ — اعادة النظر فى تركيب نفقات الدفاع فى مختلف ميزانيات الدول العربية بما يضمن توجيهها نحو أفضل استخدام لها .

(ب) وفى نطاق السياسة النقدية :

فان المؤتمر يوصى بما يلى :

١ — استكمال تحرير العملات العربية من التبعية للمناطق النقدية الاجنبية .

٢ — البدء فى الاجراءات التى تفضى الى انشاء صندوق نقد دولى عربى، وفى مقدمتها انشاء اتحاد مدفوعات عربى يشمل جميع البلدان العربية .

٣ — ضرورة الحد من اخطار التضخم الذى يتخطى الحدود المعقولة للتوسع النقدى فى ظروف التنمية والدفاع القومى .

٤ — ضرورة اجتماع محافظى (حكام) المصارف المركزية العربية

اجتماعا دوريا يتم كل سنة قبيل اجتماع صندوق النقد الدولي لغرض تنسيق المواقف العربية في الشؤون النقدية الدولية .

(ج) وبصدد السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية :

فان المؤتمر اذ يأخذ في تقديره ظروف الحرب مع العدو ، يرى ان الهدف الاول للسياسة الانتاجية الزراعية والصناعية في ظل هذه الظروف ، يقوم على أساس رفع الكفاية الانتاجية في الزراعة والصناعة على السواء . ولهذا يوصى المؤتمر بما يلي :

في نطاق الزراعة :

١ — تكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية الى زياده الانتاج الزراعى .

٢ — زيادة الاهتمام فى الوسائل المكّلة للاصلاح الزراعى والتنمية كالتمويل والتعاون والتسويق والارشاد والعلاقات الزراعية .

٣ — اعطاء اسبقية خاصة للزراعات التى تؤمن الاحتياجات الغذائية الاساسية .

٤ — اعطاء الاسبقية للزراعات التى تؤمن احتياجات الصناعة العربية

٥ — الاهتمام بالثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية وادخال تربية الحيوان ضمن الزراعة المنظمة وتطويرها .

٦ — انشاء شركة عربية تتولى تمويل المشروعات الزراعية فى الاقطار التى تتوفر فيها الاراضى والمياه والايدي العاملة وينقصها رأس المال .

٧ — تكوين لجنة علمية لاكمال دراسة الوسائل التى تحقق الاهداف السابقة على وجه افضل .

في نطاق الصناعة :

١ — تركيز الجهود على تنسيق العمل فى صناعة البتروكيماويات وصناعة الحديد والفولاذ نظرا لاهمية هاتين الصناعتين وضخامة رأس المال المطلوب لهما .

٢ — تنسيق السياسات الصناعية على ان يشمل هذا التنسيق المشروعات الجديدة والقديمة والمشروعات فى القطاع العام والخاص .

٣ — تقوية لجنة التنسيق الصناعى وتنمية الثروة المعدنية بشكل يجعلها قادرة على :

(أ) اقتراح المشروعات الصناعية المشتركة والمساهمة في أعمال التنسيق .

(ب) وضع الاتفاقيات التنفيذية لهذه المشروعات

(ج) مراقبة تنفيذ هذه المشروعات .

٤ — زيادة الاهتمام بتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية .

٥ — الاهتمام بالصناعات التي تؤمن مستلزمات الانتاج الزراعى .

٦ — إعطاء اولوية للصناعات الاستراتيجية وخاصة ادوات ووسائل الانتاج .

٧ — الاسراع في تدعيم صناعة الآلات التي من شأنها تأمين مستلزمات العمل الفدائى .

٨ — اقامة الصناعات البديلة للاستيراد .

٩ — اقامة الصناعات التي من شأنها استثمار الخامات الصناعية المتوفرة في الوطن العربى .

١٠ — اقامة صناعات التغذية لصناعة المراكز لجنود الجبهة .

(د) السياسة الاستهلاكية التموينية :

وفي مجال السياسة الاستهلاكية التموينية الواجبة الاتباع في هذه المرحلة ، يؤكد المؤتمر على أن لتنظيم الاستهلاك اثرا بالغيا في قدرة السياسة الاستهلاكية على المساهمة بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية والدفاع القومى ، ويوصى المؤتمر بما يلى :

١ — تعميق الابحاث الخاصة بهذا الموضوع في الاقطار العربية ، وخاصة على أساس تحديد الحدود الدنيا للاستهلاك الضرورية للمحافظة على الانتاجية والمعنويات والعدالة في توزيع عبء التضحيات . ويقتضى هذا التعمق في توفير الاحصائيات والمعلومات المتعلقة بمرونات الطلب السعري والدخلية على المواد المختلفة وتحديد المواد القابلة للتصدير .. الخ .

٢ — أن السياسة الاستهلاكية لاي قطر عربى يجب أن تركز على دراسة التوفر النسبى للمواد التموينية والاستراتيجية فيما بين هذه الاقطار ليصار الى توزيع المخزون منها بين مختلف أسواق الاقطار العربية حسب مقدار الحاجة في ظروف الحرب . ومن الطبيعى أن تحقيق هذا الهدف يقتضى كشرط اولى الاهتمام بتأمين وسائل النقل السريعة والفعالة بين مختلف الاقطار العربية .

رابعاً - وفي نطاق السياسة البترولية العربية أصدر المؤتمر التوصيات التالية :

١ - استعرض المؤتمر ما نجم عن السياسات البترولية غير الموحدة ، في البلاد العربية ، من تأثير محسوس في اضعاف القوة التفاوضية للبلاد المنتجة للبترول والبلاد التي يمر البترول عبر اراضيها . ولهذا يوصى المؤتمر باقامة منظمة عربية قائمة على أسس سليمة ، تضم كل الاقطار العربية المنتجة للبترول والاقطار التي يمر البترول عبر اراضيها ، ويكون من بين أهدافها :

(أ) العمل على اعادة النظر في الامتيازات البترولية السائدة في البلاد العربية على نحو يضمن المشاركة الفعلية في الادارة ورأس المال في مختلف مراحل الصناعة انتاجاً وتكريراً ونقلًا وتسويقاً ، وتقليل مدد الامتياز والحد من الارباح غير الاعتيادية التي تحصل عليها الشركات .

(ب) تشجيع الاستغلال المباشر في القيام بجميع مراحل الصناعة البترولية وجعلها الاساس الذي يتبع في تنمية الصناعة البترولية العربية ، بحيث تتولى الشركات والمؤسسات الوطنية انتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتسويقه ويكفل بالتالى اندماج الصناعة البترولية في الاقتصاد القومى .

(ج) تشجيع انشاء الصناعات البتروكيمياوية والعمل على تنسيق الوحدات التي تقام في البلاد العربية لتكون كلا متكاملًا .

٢ - يوصى المؤتمر بأن تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بالزام الشركات العاملة فيها في المساهمة بتنويع صناعة البترول لجعلها صناعة وطنية متكاملة . كما يوصى المؤتمر بأن تقوم الاقطار العربية المنتجة للبترول بتوسيع صناعة التكرير المحلية بواسطة الشركات الوطنية والدخول في اتفاقيات تجارية مع الاقطار المستهلكة تكفل تصريف المنتجات البترولية في أسواقها .

٣ - استعرض المؤتمر المشكلات الناجمة عن نقل البترول العربى من حقله الى مراكز الاستهلاك خصوصاً بعد تزايد الطلب العالمى وبلوغ طاقة النقل بالانابيب حدودها القصوى ، وافتقار الدول العربية الى أسطول نقل عربى مشترك . لهذا يوصى المؤتمر بما يلى :

(أ) ضرورة انشاء شبكة انابيب عربية تربط بين حقول الانتاج في منطقة الخليج العربى وموانئ التصدير في البحر المتوسط لمواجهة المشروع الاسرائيلى والتغلب على العجز المتزايد في وسائل النقل القائمة .

(ب) التعجيل في مد خط البترول المزمع اقامته في الجمهورية العربية المتحدة من خليج السويس الى البحر الابيض المتوسط .

(ج) تذليل الصعوبات التي تواجه اقامة مشروع شركة الناقلات العربية للبترول .

خامسا — وفي مجال العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم يوصى المؤتمر بما يلي :

١ — أن تعمل الاقطار العربية على تطوير هيكلها الانتاجي بحيث تقلل من اعتمادها على استيراد مستلزماتها الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية من الدول الاجنبية .

٢ — أن تعمل الاقطار العربية على تحرير اقتصادياتها وتجارها الخارجية من التبعية الاقتصادية للأسواق الاحتكارية والاستعاضة عن الاستيراد من الدول الاجنبية بالاستيراد من الاقطار العربية .

٣ — أن تعمل الدول العربية مندفعة من مصلحتها الاقتصادية وبشكل جماعي بحيث تتمكن من تسويق منتجاتها الى جميع الكتل الدولية آخذة بمبدأ توجيه تجارتها الخارجية الى الكتل والدول التي تمنح الدول العربية شروطا أفضل وبما يؤدي الى تخفيض عجز ميزان تجارة ومدفوعات بعض الدول العربية .

٤ — انشاء مصرف عربي مشترك تكون مهامه تمويل التجارة واجراء عمليات المقايضة بين الاقطار العربية كما يؤيد المؤتمر قيام اتحاد المدفوعات العربي في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ويحث على سرعة انشاء هذا الاتحاد .

٥ — يؤكد المؤتمر على وجوب امتناع الدول العربية عن استعمال العلاقات الاقتصادية كوسيلة ضغط سياسي بين بعضها البعض لان نتائج ذلك الاساءة الى الشعوب قبل الحكومات .

٦ — يؤكد المؤتمر ان تحول العلاقات الاقتصادية للاقطار العربية نحو الدول الصديقة يخدم اغراض التنمية والدفاع وهو يوصى بزيادة هذه العلاقات على حساب الدول الغربية التي تقف من القضايا العربية موقفها معاديا .

٧ — يبقى الاتجاه الاقتصادي للاقطار العربية نحو البلدان النامية للهدف الرئيسي الذي يساعد على التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، لذلك يوصى المؤتمر بزيادة التعاون بين العالم العربي وبقية بلدان العالم الثالث في المواضيع التالية :

(ا) اتخاذ موقف موحد مع البلدان النامية لفرض الاجراءات الدولية التي تؤدي الى ضمان أسعار مجزية للمواد الاولية وللمنتجات الزراعية ومواجهة العجز الذي يطرا على صادراتها بين حين وآخر .

(ب) تعميق الاهتمام والتشاور وتبادل المعلومات مع دول العالم الثالث حول تطوير السوق العالمية .

(ج) محاولة الاتفاق مع بقية الدول النامية للحصول على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بتبادل بعض المواد الأولية والمنتجات الزراعية .

(د) السعى الى الاتفاق مع الدول النامية التى تحتاج الى البترول لتزويدها بالبترول العربى مباشرة .

(هـ) الاهتمام بتبادل المنتجات المصنعة مع الدول النامية وأن يكون هذا التبادل متركزا على التعاون فى التخطيط والتوظيف والسير نحو نوع من التكامل فى الانتاج .

(و) السعى لتطوير طرق المواصلات بين الدول العربية والدول النامية بقصد التعاون فى جميع المجالات السابق الاشارة اليها .

٨ — يلاحظ المؤتمر ان وجود فوائض مالية للاقطار العربية فى البلاد الصناعية المتقدمة يشكل ضررا وخسارة للامة العربية فى مجموعها من حيث تفويت الفائدة من هذه الفوائض لتنمية الاقطار العربية ومن حيث أن المنتفعين من هذه الفوائض هى الدول المؤيدة لاسرائيل كما أنه يشكل خسارة للاقطار ذات الفوائض نفسها من حيث أنه يعرضها للخسارة الناجمة عن انخفاض أسعار العملات .

وفى سبيل توجيه هذه الاستثمارات نحو الاقطار العربية يوصى المؤتمر بما يأتى :

(أ) تحقيق مشروع الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) انشاء مؤسسات عربية أما ضمن هذا الصندوق أو خارجه فى سبيل ضمان استثمارات أى قطر من الاقطار العربية الاخرى .

(ج) وضع القوانين التى تحدد حقوق وواجبات الاستثمارات العربية الخاصة فى مختلف الاقطار العربية والتى تعطى لاصحاب هذه الاستثمارات حقوقا ملائمة من حيث ادارة المشاريع والاقامة فى البلد الذى يستضيف تلك المشاريع وحقوق تحويل الارباح ورؤوس الاموال بالعملات التى تغذيها .

٩ — نظرا للتأثيرات المعوقة للاقتصاد الاسرائيلى على الاقتصاد العربى ، وانسجاما مع الهدف المقرر لسياسة المقاطعة العربية ، يوصى المؤتمر الحكومات العربية واجهزتها ذات العلاقة بزيادة الاهتمام بالتسلل الاسرائيلى الى دول العالم الثالث ، وانتهاج وسائل واساليب واعية لاحكام الحصار الاقتصادي حول العدو الاسرائيلى ومؤسساته ذات الطابع العالمى . كما يوصى المؤتمر بضرورة التأكيد المستمر على ادوار واغراض الاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد فى اسناد التسلل الاسرائيلى الى دول العالم الثالث فى مختلف المناسبات وعلى شتى الاصعدة .

ويرجو المؤتمر ان تقوم ادارة المقاطعة العربية فى جامعة الدول العربية أو أى هيئة مختصة أخرى باصدار دليل دورى يلاحق ويحلل تداخل وتحركات رأس المال الصهيونى المقنع تحت أسماء مستعارة .